صدر عن حزب حراس الأرز- حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

نؤيد بقوّة موقف بكركي المطالب بتعديل إتفاق الطائف ونعتبره خطوة متقدمة على طريق الألف ميل في إصلاح النظام السياسي المهترىء في لبنان، مع التذكير بأن حزبنا كان أول من ندّد بهذا الإتفاق ونبّه إلى خطورته وحذّر مراراً وتكراراً بأن العمل به سيؤدّي بالبلاد إلى عواقب وخيمة.

ان الأسباب التي حدت بنا إلى الطعن بشرعية إتفاق الطائف منذ اليوم الأول لإقراره عديدة نختصرها بستة ونضعها بتصرّف غبطة البطريرك الرّاعي علّها تفيده في مساعيه الرامية إلى تعديله وتدعم حجّته.

١ـ لأنه صيغ وأُعِدّ وأُبرم خارج لبنان، ولا نعتقد ان بلداً يحترم نفسه في العالم يقبل باعتماد دستور صنع في الخارج وشاركت في صياغته أطراف غير لبنانية، مهما كانت الظروف السياسية والأمنية لهذا البلد.

٢ـ لأن البرلمان الذي صادق عليه يومذاك كانت صلاحياته منتهية إذ تجاوز عمره العشرين عاماً بعد أن جدّد لنفسه عدّة مرّات وبات لا يمثّل اللبنانيين تمثيلاً صحيحاً وبخاصةٍ جيل الشباب.

٣ـ لأنه ولد على يد القابلة السعودية ـ السورية يوم كان النظامان السعودي والسوري متآمرين علينا، ولأن الإحتلال السوري أشرف شخصياً على إعداده بشخص نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام الذي شارك النواب اللبنانيين في كل إجتماعاتهم ومناقشاتهم، ووقف على كل كلمة كُتبت وكل مادّة عُدّلت، فدُعيَ بحق عرّاب الطائف. ومن السذاجة الإعتقاد بأن أي إحتلال يرضى بتقديم مصلحة البلد المُحتل على مصلحته الخاصة، خصوصاً هذا النوع من الإحتلال ذي الطبيعة التوسّعية والإفتراسية.

٤ـ لأنه انطلق من مفاهيم خاطئة اعتبرت ان الحرب على لبنان كانت أهلية وأسبابها تعود إلى خللٍ في الدستور، فوصل حتماً إلى استنتاجاتٍ خاطئة. بينما الحقيقة هي عكس ذلك، إذ ان الحرب لم تكن يوماً أهلية في جوهرها، وإلا ماذا يفسّر سقوط آلاف القتلى من الفلسطينيين والسوريين على أرضنا؟ كما وان العلّة لم تكن يوماً في الدستور الذي كان من أفضل دساتير العالم قبل تشويهه، بل كانت العلّة دائماً في القيّمين عليه الذين فشلوا في تطبيقه تطبيقاً صحيحاً.

٥ـ لأنه ساهم في شرذمة الحكم على أعلى مستوياته، وفي شلل المؤسسات الدستورية على النحو الذي نشاهده اليوم، وخلق صراعاً على الصلاحيات بين الرؤساء الثلاثة عُرف بصراع الترويكا سرعان ما أفضى إلى انقساماتٍ طائفية ومذهبية حادّة على مستوى الشعب لم يعرفها لبنان منذ حوادث ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ الدامية في زمن الإحتلال العثماني.

٦ـ لأنه ربط مصير لبنان بمصير سوريا عندما نَصّ على انهما بلدان شقيقان تجمعهما "وحدة التاريخ والجغرافيا"، بينما الواقع هو عكس ذلك، فلا الجغرافيا واحدة، والتاريخ كناية عن سلسلة حروب وصراعات دموية لم تتوقف حتى الساعة. والخطير في هذا النَّص انه قيّد سياسة لبنان الخارجية بسياسة سوريا وامتداداتها الإقليمية، مخالفاً الأعراف الدولية التي تعتمد سياسة خارجية متحرّكة تتغيّر بتغيير الظروف وتقررها مصلحة البلاد العليا دون غيرها من المصالح.

نمتعض كلما ردّد أهل السياسة ومعهم أهل الصحافة العبارة التالية الخالية من أي صدقية: "إجتمع اللبنانيون على تأييد إتفاق الطائف الذي أنهى ١٥ سنة من الحرب الأهلية". فلا النواب اجتمعوا على تأييده بل نواب منتهية صلاحياتهم، ولا أنهى ١٥ سنة من الحرب "الأهلية"، أولاً لأنها لم تكن أهلية كما سبق وذكرنا، وثانياً لأن الحرب توقفت بفعل سقوط المناطق الشرقية التي كانت عاصية على الإحتلال السوري، الأمر الذي مكّن هذا الأخير من تشديد قبضته على كل لبنان وتعيين رئيسَيْن للجمهورية والتمديد لهما، وتعيين النواب والوزراء والحكومات ورؤساء الحكومات، والتحكّم بسياسة لبنان الداخلية والخارجية.

ان اللبنانيين الشرفاء يتطلعون في هذه الأيام القاحلة إلى مقام بكركي كآخر مرجعية وطنية توحي بالثقة والأمل بعد أن فقدوا ثقتهم بكل المرجعيات السياسية من دون استثناء.

لبَّيك لبـنان
أبو أرز
في ١٠ حزيران ٢٠١١